عمليات التفتيش انتهت بالعثور على حذاء الهارب أعلى مسجد السجن

«الداخلية» تفتح تحقيقاً موسعاً للوقوف على كيفية تمكّن خليجي من الهرب من داخل «المركزي» فجراً

حملات تفتيش في محيط السجن المركزي للبحث عن السجن

اللواء انور الياسين

صورة للسجين الهارب

معلومات عن هروب السجين في سيارة ألمانية

هرب عبر شباك تجري به الإصلاحات

صورة كتاب يوثق تاريخ دخول السجين الهارب

أمر وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون المؤسسات الاصلاحية وتنفيذ الاحكام اللواء انور الياسين بفتح تحقيق موسع للوقوف على كيفية تمكن سجين خليجي كان محتجزا مؤقتا في السجن المركزي - عنبر 6 من الهروب في ظروف غامضة للغاية وكذلك فتح تحقيق اضافي مع سجين كان على علاقة وطيدة بالسجين الهارب خاصة ان السجين الذي يخضع للتحقيق لم يبلغ عن هروب زميله او على الاقل عدم تواجده في العنبر.

هذا وحاولت وزارة الداخلية ممثلة في ادارة المؤسسات الاصلاحية فرض تعتيم شديد حول قصة هروب السجين، فرغم انه هرب فجر يوم الجمعة الا ان المعلومات حول هروبه بدأت تصل الى وسائل الاعلام مساء امس الاول وذلك بعد اكثر من 4 ساعات من علم ادارة السجن بمسألة هروبه.

وقال مصدر امني ان من حصر السجناء امس الاول تبين ان هناك نزيلا خليجيا غير متواجد في عنبره رقم 6، مشيرا الى انه وفور علم ادارة السجن بعدم وجود السجين تم اخضاع جميع عنابر السجن لتفتيش وتدقيق وبعد عملية تمشيط واسعة عثر على حذاء السجين الهارب اعلى مسجد قريب من العنبر رقم 6.

إقامة حملات موسعة وتحقيق مع زميل السجين الهارب

واشار المصدر الى ان السيناريو المتوقع لهروب السجين تمثل على الارجح في قيام السجين بالمبيت داخل المسجد ومن ثم انتظر حتى حلول الظلام وهرب الى جهة غير معلومة بعد ان تسلق اسوار السجن.

وأكد المصدر ان طريقة هروب السجين ستدعو ادارة السجن المركزي الى اتخاذ اجراءات اضافية مع تعزيز قوة السجن المركزي خاصة ان هناك نقصا في القوى الامنية داخل السجن.

وقال المصدر ان حملة البحث عن السجين الهارب داخل عنابر السجن وكل مرافق السجن ترافقت مع تكليف عموم الدوريات الامنية سواء كانت أمنا عاما او دوريات نجدة أو دوريات مباحث بإقامة الحملات التفتيشية لفهم خط السجين الهارب.

وأشار المصدر الامني الى ان ادارة السجن المركزي قامت بتوزيع بيانات السجين الهارب على عموم منافذ الكويت خشية من محاولته الهرب الى خارج الكويت.

وحول اذا ما كان هناك من ساعد المتهم في الهروب الى خارج السجن المركزي، قال المصدر لابد ان يتم التحقيق في كيفية هروب السجين، مؤكدا ان جميع رجال الامن المناوبين تم التحقيق معهم، حيث اكدوا انهم لم يرصدوا السجين اثناء هروبه، وأشار المصدر الى ان السجين الهارب كان محتجزا على ذمة قضية مخدرات، لكن لم يصدر بحقه حكم قضائي، مشيرا الى ان التحقيق الاولي كشف عن قصور سيتم تجاوزه خاصة انه يفترض ان يتم حصر عدد السجناء كل يوم وهذا ما لم يحدث.

● محمد الجلاهمة - عبدالله قنيص

لقطات

● يجري رجال المباحث بقيادة العقيد سعد العدواني البحث بعد ان وصلت معلومات بأن السجين الهارب استقل مركبة ألمانية نوع BMW موديل 1999 لونها تركوازي.

● قال مصدر امني ان السجين خرج عبر مكان تقام به الاصلاحات الانشائية خلف احد مداخل السجن التي كان متوقفا بقربها السجين الذي استغل انشغال رجال الامن فأطلق ساقيه للريح.

في محاضرة بكلية الدراسات التجارية

«المكافحة»: تعاطي حبوب الهلوسة والعقاقير المنشطة يصيب بعضاً من متعاطيها بأمراض الكبد الوبائي

حبوب العقرب

النقيب ثامر الهاجري ود.عايد الحميدان

حبوب الطائرة

اللواء الشيخ أحمد الخليفة

ضبط 200 غرام هيروين ومخدر «الآيس» مع آسيويين في الدعية

حذرت الادارة العامة لمكافحة المخدرات من خطورة تعاطي المؤثرات الدوائية المحظورة مؤكدة، على ان تعاطي هذه الحبوب يؤدي الى الاصابة بأمراض خطرة منها التهاب الكبد الوبائي وكانت الادارة العامة لمكافحة المخدرات والتي يرأسها اللواء الشيخ احمد الخليفة نظمت محاضرة في كلية الدراسات التجارية - بنات وكلية الدراسات التكنولوجية، حيث تحدث في البداية النقيب ثامر الهاجري، ضابط قسم التوعية، مبينا دور الادارة العامة لمكافحة المخدرات في مواصلة التحريات لضبط كل من تسول له نفسه العبث بالامن وخاصة من يتاجرون بالسموم المخدرة وتقديمهم للعدالة من خلال احباط محاولاتهم لتهريب المخدرات وكشف وسائل التهريب، كما بيّن للطلبة والطالبات انواع المخدرات وكيفية التعرف عليها وخطورتها وضرورة الابتعاد عن التجربة الاولى، مؤكدا ان الادارة العامة لمكافحة المخدرات مستعدة لتلقي كافة البلاغات عن اي جريمة مخدرات وكذلك تقديم المساعدة لمن يرغب من خلال هواتف ادارة العمليات في الادارة العامة لمكافحة المخدرات.

ثم تحدث بعد ذلك الرقيب اول د.عايد الحميدان الخبير الدولي في هيئة الامم المتحدة بمجال المخدرات، مبينا الطرق التي يلجأ لها مروجو المخدرات والخدع التي يستغلون بها الشباب من الجنسين وخاصة عند تغيير اسم المخدر واختيار اسماء ماركات الملابس او الشنط والهدايا او تسميتها على وسائل النقل كالسيارات مثل لكزس وبي ام وعلى اسماء الطائرات جامبو وابو طيارة، او تسميات اخرى كالمنقذ والعقرب والبالونة والباورة والارنب والملك والقلعة والزهرة والمتخفي والقائد وشماغ البسام والونيس والليموني والشبح، مؤكدا على انها في النهاية هي عقاقير مخدرة اما من فصيلة الكبتاغون (الكبتي) وهي العقاقير المهلوسة او من فصيلة العقاقير المنومة او المنشطة مثل الاكستازي ولكن يلجأون لتغيير شكلها حتى يخدعوا الشباب ويغرروا بهم لتجريبها تحت دواعي الوناسة والفرفشة والسهر والمذاكرة والتنزه والسفر، وختم حديثه مؤكدا انه يجب على الجميع الا يجربوها لان الكلفة باهظة وهي تدمير خلايا المخ والاصابة بالامراض الخطيرة القاتلة ومنها التهاب الكبد الفيروسي B و A.

على صعيد آخر، احال مدير عام الادارة العامة لمكافحة المخدرات وافدين آسيويين الى نيابة المخدرات بتهمة الاتجار بالمواد المخدرة وأرفق في ملف القضية نحو 200 غرام من مادة الهيروين الى جانب كمية من مخدر الآيس، وقال مصدر امني ان معلومات وردت الى مدير عام الادارة العامة لمكافحة المخدرات عن اتجار آسيوي بالمواد المخدرة، حيث تم الايعاز الى ادارة المكافحة المحلية والتي يرأسها العقيد احمد الشرقاوي، وعليه تم تشكيل فريق للعمل بهذه القضية مؤلف من النقيب عبدالعزيز العقيلي والملازمين علي عبدالله وناصر العجيمان، واستطاع فريق العمل استدراج المتهم الاول لبيع 10 غرامات مقابل 250 دينارا، وما ان تسلم المبلغ المرقم في المكان الذي حدده لتسليم المخدرات، وهو منطقة الدعية، حتى ألقي القبض عليه، وبالتحقيق معه اعترف بأنه وآخر يتاجران في الهيروين، وبتفتيش غرفة يقيمان بها في الدعية عثر رجال المكافحة على الهيروين الآيس والذي يتداول بين الفلبينيين في الغالب، واعترفا باتجارهما بالهيروين لمصلحة نزيل في المركزي.

واشار المصدر الى ان مدير عام المكافحة اوعز الى الفريق ذاته العمل على اتخاذ ما يلزم من اجراءات للتحقيق مع السجين الذي اكد الآسيويان انهما يعملان لحسابه حتى يتم التحقيق معه ومعرفة علاقته بالآسيويين وعمل مواجهة بينه وبين الآسيويين.

● عبدالله قنيص

مركز رياض

www.riyad_center.com

المحامي رياض الصانع

سلوك مشين من حدثين... يثير الفتنة الطائفية

هناك أفعال غريبة وشاذة على مجتمعنا بدأت تغزو في الآونة الأخيرة وذلك بشكل لافت للنظر وهذه الأفعال المستهجنة والغريبة على مجتمعنا تثير الفتنة في المجتمع الكويتي وتطعن في الأديان فضلا عن الرسوم الخادشة للحياء على ظهر أبواب الحمامات والحوائط وعبارات السباب للقادة والرؤساء على جدران المنازل وما لحق اللوحات الإرشادية في الطرق العامة من عبارات تؤجج المواقف وتثير الفتن.

كل هذا يجعلنا ننتبه إلى تلك الأفعال والأفكار الهدامة وأن نتصدى لها بقوة وحزم فضلا عن اقتلاعها من جذورها وهذه الأفكار والأفعال يجب أن توقظ الأجهزة المعنية والجهات المختصة تجاه هذا الفكر الخبيث والمبتذل حيث تتبناها مجموعات لا تمت للمجتمع أو الدين بصلة بتبنيهم فكرا منحرفا يطعن في الدين وثوابته وقادته ورموزه وهذا في ظل غياب الرقابة الصارمة من قبل الأجهزة الرقابية ووزارة الأوقاف وما دعاني لهذا السرد ما قرأته في جريدتي الوطن و«الأنباء» بعدديهما الصادرين يوم 2011/4/24 في أن أحد أئمة المساجد في منطقة مبارك الكبير أبلغ الجهات الأمنية بأنه فوجئ بعبارات تسيء للخليفة عمر بن الخطاب ولأم المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنهما مكتوبة على جدران دورات المياه وعلى محيط المسجد.

والغريب في الأمر أن من أبلغ بالأمر أفاد بأنه ليست هذه هي المرة الأولى التي تكتب تلك العبارات على جدران الحمامات بالمسجد وإنما كتبت من قبل إلا أنه قام بشطبها دون الإبلاغ عنها منعا لحدوث فتنة طائفية في المجتمع وفور الإبلاغ توجهت قوة من أمن الدولة وتم ضبط شاب لا يتعدى عمره 16 عاما كان بجانب المسجد والذي أرشد عن كاتب تلك العبارات هو صاحب بانشي والذي فر إلى منزله بعد كتابته تلك العبارات المسيئة على الجدران داخل دورات المياه وهو ما دعا رجال الأمن إلى التوصل لمنزل الفاعل الرئيسي ولم يجدوه في منزله ومازال البحث جاريا عنه بعد احتجاز الشاب الذي أرشد عنه لاشتراكه معه في كتابة تلك العبارات.

تلك هي الواقعة التي طالعتنا بجريدة الوطن وما ان قرأتها حتى شعرت بمدى الجرم الذي ارتكبه هذان الشابان، انه جرم لا يستهان به بطعنهم على الدين وسبهم أشرف خلق الله غير عابئين بما قد تثيره تلك العبارات والكتابات من إثارة الفتنة بين أفراد المجتمع الكويتي في وقت نحتاج فيه لتكاتف قوى الشعب لنسير في ركب التنمية والازدهار بدلا من الدخول في فتنة طائفية لا يحمد عقباها ولا يعرف مداها إلا الله سبحانه وتعالى.

والسؤال الذي راودني ما هدف هؤلاء الصبية من تلك الأفعال؟ الإجابة واضحة هم أداة لإثارة الفتنة بين أوصال المجتمع الكويتي، لكن تناسى هؤلاء الصبية ومن يوجههم من المرتزقة أن دولتنا ستكون بالمرصاد لكل من يحاول التأثير على أمننا ووحدتنا الوطنية، وتساؤل آخر لماذا هذا التوقيت بالذات لضرب وحدتنا بهذه الأفعال؟ لاشك أن هناك تكسبا سياسيا يطل على دولتنا من جراء افتعال تلك الأزمات لاسيما أننا في ظل تشكيل حكومة جديدة صحيح أن لكل واحد معتقداته الدينية لاسيما أن دولتنا بها أكثر من ديانة لكن تدنيس المساجد وارتكاب الأفعال المستهجنة والإساءة للصحابة أمر لا يمكن السكوت عليه ويجب الضرب عليه بيد من حديد مادامت المعتقدات الدينية خرجت على سيرها الصحيح في التعبير عنها إلا أنه يجب إلا نغالي في وصف تلك الواقعة وأن نأخذها بحجمها الطبيعي، صحيح أن ما فعله الحدثان فعل مستهجن ولا يتناسب مع أخلاق مجتمعنا لكن يجب أن يؤخذ بشيء من الحذر وألا يتوسع في مساحته والتي أخذت أكبر من حجمها لاسيما أنه اليوم حسب ما طرحته جريدة الوطن في عددها الصادر بتاريخ 2011/4/27 أن بعض النواب تقدم بطلب لتشديد العقوبة على من قام بهذه الأفعال من تشويه وتدنيس المساجد بجعل عقوبتها الإعدام، وتساءلت: لماذا تأجيج المواقف في هذه الحقبة من الوقت التي يمر بها مجتمعنا؟ فبدلا من السير في ركب الإصلاح والتنمية رحنا نقوم بالمطالبة بسن تشريع لتغليظ عقوبة جريمة أفرد لها القانون من قبل عقوبة، فهؤلاء المتهمون من الأحداث الذين ارتكبوا هذا الجرم يجب أن يقوّموا بأسلوب معين، صحيح أن يكون بالحزم والشدة اللازمة لكن بشيء من التعقل والعلاج في بعض الأحيان ويجب أن يؤخذ ما فعلوه وأن ننظر إليه كجريمة فردية ولا يجوز تعميمها على شباب هذا المجتمع.

لذلك وجب الانتباه والإحاطة لمثل هذا الحدث الغريب على مجتمعنا والمنظار القانوني لتلك الواقعة المشينة تلقي بظلالها على مجتمعنا في هذه الحقبة الزمنية التي نمر بها ففاعلو الجريمة هم من الأحداث الذين لا يتعدى عمرهم ثمانية عشرة عاما وهو ما يكون معه الاختصاص لمحكمة الأحداث عملا بالقانون رقم 3 لسنه 1983 في شأن الأحداث كما أن الكتابة المسيئة لصحابة رسول الله ﷺ على جدران حمامات المسجد وداخله تشكل الجنحة المؤثمة بالمادة 109 من قانون الجزاء وذلك لإتلاف وتدنيس مكان معد لإقامة شعائر دينية (المسجد) فضلا عن ارتكابهم عملا يخل بالاحترام الواجب لهذا الدين وهو ما أفرد له المشرع الجزائي عقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة إلا انه في مجال التطبيق القانوني لهذه العقوبة فإنه لما كانت العقوبة المقررة للجريمة المرتكبة هي الحبس فإنه يجوز لقاضي الأحداث أن يتخذ في شأن الحدث التدابير المنصوص عليها في القانون وهي (الاختبار القضائي، الإيداع في مؤسسة لرعاية الأحداث، الإيداع في مأوى علاجي) وان كنت أرى ضرورة وضع هؤلاء الأحداث المنحرفين في مؤسسة لرعاية الأحداث لرعايتهم وإيوائهم ومعرفة أسباب انحرافهم لمعالجتهم منها حتى يخرجوا عقب ذلك مواطنين صالحين ينبذون هذه الأفكار الهدامة متطلعين نحو مستقبل أفضل للبلاد.

أتمنى أن يكون مقالي هذا تحذيرا ومناشدة وسبب تحذيري هو أن بعض أعضاء مجلس الأمة وصل إليهم الأمر بما حدث عن طريق ذوي الجاني الهارب لكنهم حذرون من التدخل وعلى ذلك أنبههم أن هناك خطا أحمر لا يجوز تجاوزه وهو المساس بأمن دولتنا ووحدتنا الوطنية وبأي شيء يعكر صفوها لاسيما أن ما أقدم عليه الحدثان لا يمكن أن يكون مجالا لوساطة أو تدخل في مجرى التحقيق أو محسوبية لأن أي تأثير في سير التحقيقات سيتم مواجهته بالصرامة الواجبة، ويأتي بتدخلات مقابلة لأن مثل هؤلاء الجناة يجب أن يطبق عليهم القانون ليكونوا عبرة لغيرهم ممن تسول له نفسه العبث بأمن البلد أو محاولة إثارة الفتن فيها.

كما أشيد برجال الأمن لسرعة تحركهم للقبض على أحد الفاعلين وملاحقة الآخر وذلك حفاظا على الأمن ومنعا لإثارة أي فتن طائفية في البلاد، كما أتوجه بمناشدة لوزارة الأوقاف بصفتها المشرفة على المساجد ورعايتها أن يكون هناك متابعة يومية من لجان تشكلها تكون مهمتها متابعة ومراقبة المساجد ومنع أي تشويه لأبنيتها وذلك حتى تحافظ على مجتمعنا من الأفكار الشاذة والغريبة التي ضربت دولتنا في الآونة الأخيرة بهدف الاخلال بوحدتنا الوطنية في وقت تحتاج الدولة فيه للتكاتف للسير في ركب التنمية والحضارة، فضلا عن تكليف جميع الأجهزة الرقابية في الدولة بخلق روح من الألفة والمحبة والمصلحة المشتركة التي تحافظ على الوحدة الوطنية وترك عملية الاعتقادات الدينية محل احترام متبادل بين أطياف المجتمع لأن الدين لله والوطن للجميع.